

Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الخامسة عشرة

دورة بريادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: دعم التحول الإنتاجي من أجل زيادة القدرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة

الأونكتاد الخامس عشر

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- تناولت هذه المائدة المستديرة الآثار السلبية الكبيرة للجائحة على مستويات الديون في الاقتصادات الأضعف، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحدد المتحاورون التدابير الكفيلة بزيادة الدعم الموجه نحو تحقيق التحول الإنتاجي من أجل زيادة القدرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة، وقدموا أمثلة مستمدة من التجارب الوطنية وتوصيات في مضمار السياسة العامة.

2- وتألف فريق المناقشة من الشخصيات التالية: كبير الوزراء والمستشار الخاص لدى رئيس الوزراء في إثيوبيا؛ ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا؛ والأمين العام لدى وزارة الصناعة والتجارة والإمدادات في نيبال؛ والأمين العام المساعد لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ونائبة الأمينة العامة للأونكتاد؛ ووزير شؤون المحيط الهادئ والبيئة في وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، وفي وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

3- وخلال المناقشة، أكد جميع المتحاورين أن الجائحة تمثل صدمة كبيرة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة، مما يحد من النمو ويزيد من تقادم أوجه عدم المساواة؛ ففي هذه البلدان، شكلت النظم الصحية السيئة، وضيق الحيز المتاح في مجال السياسة المالية، وضعف القدرات الإنتاجية، عائقاً قوياً للقدرة على التصدي للأزمة والتعافي منها. وقد أدت الجهود المبذولة للتخفيف من آثار الأزمة إلى زيادة الديون عن مستويات كانت مرتفعة أصلاً قبل ظهور الجائحة. وفرض ارتفاع تكاليف خدمة الدين قيوداً شديدة على قدرة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانخراط في الجهود التي ترمس الحاجة إليها من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وبدون هذه الجهود، يمكن أن تتجرّ عن تغير المناخ تكاليف باهظة تتراوح بين صدمات اقتصادية ناجمة عن تغير أنماط الطقس ومخاطر تهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.



4- وفي ضوء هذه الخلفية، ناقش المتحاورون السياسات والتدابير الاقتصادية اللازمة لتمكين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من إدارة الديون المتزايدة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك آثار تغير المناخ. ولاحظ العديد من المتحاورين أن عبء الديون الذي يقع على البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بلغ مستويات لا يمكن تحملها حتى قبل ظهور الجائحة، وأن عبء خدمة الدين الذي أخذ يتزايد في أعقاب الصدمة الناجمة عن الجائحة يقلل من الموارد المتاحة لدعم التحول الإنتاجي.

5- ولاحظ بعض المتحاورين أن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين أجدت نفعاً حيث خففت العبء الواقع على عاتق العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأشاروا إلى ضرورة توسيع نطاق المبادرة بعد عام 2021 لتشمل الدائنين من القطاع الخاص. وأفاد محاور بأن المبادرة لن تؤدي إلا إلى تأجيل ضائقة الديون في كثير من الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز بعض المتحاورين الحاجة إلى إعادة جدولة الديون والإعفاء منها. وبينما حظي قرار صندوق النقد الدولي الأخير تخصيص مبلغ 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة بالترحيب، لاحظت قلة من المتحاورين أن نسبة صغيرة فقط من هذه الحقوق متاحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وفيما يتعلق بفرض معدل عالمي للحد الأدنى للضريبة على الشركات كمصدر من المصادر الممكنة للإيرادات، شدد أحد المتحاورين على ضرورة توسيع نطاق تطبيق هذه الضريبة لضمان زيادة الإيرادات الضريبية للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

6- وسلط المتحاورون الضوء على عدد من الأدوات المالية الأخرى الكفيلة بدعم بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك التأمين ضد المخاطر، مثل التأمين في إطار مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، وإصدار السندات الخضراء والزرقاء، ومقايضة الديون مقابل العمل البيئي، وخفض التعريفات الجمركية على السلع الخضراء، وكذلك تيسير وصول أقل البلدان نمواً إلى الصندوق الأخضر للمناخ. وأشار بعض المتحاورين إلى ضرورة توفير دعم دولي من أجل الانتعاش الأخضر.

7- وبالإضافة إلى ذلك، أكد جميع المتحاورين أن بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية وتغير المناخ يتطلب أيضاً دعم التحول الإنتاجي للاقتصادات الضعيفة عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية، وسلطوا الضوء على دور العناصر التالية في رفع هذا التحدي: السياسات الصناعية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والاستثمار في البحث والتطوير؛ والتعليم؛ والتمويل الميسر الشروط لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وشدد بعض المتحاورين على ضرورة سد الفجوة الرقمية وتعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية الرقمية. وأفاد عدد قليل من المتحاورين بأن مؤشر القدرات الإنتاجية للأونكتاد أداة مفيدة في تحديد الثغرات والأولويات في مجال بناء القدرات الإنتاجية.

8- وفي الختام، شدد بعض المتحاورين على ضرورة أن تقدم الاقتصادات المتقدمة المساعدة التقنية والمالية لدعم الأهداف المذكورة أعلاه، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، وأكد متحاورون آخرون أهمية التضامن العالمي في التغلب على الجائحة وفي التصدي لتغير المناخ في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.